المحور الثامن: بروز الاقتصاديات الأسيوية

مقدمة: شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موجة التحرر في الدول النامية لذلك وبعد استكمالها لتحررها السياسي لجأت هذه الاخيرة إلى استكمال ذلك بتحرر من نوع أخر وهو التحرر الاقتصادي. فاشتغلت على بناء اقتصادياتها من أجل اللحاق بموكب الدول المتقدمة، وهذا ما حدث فعلا في دول إفريقية، آسيوية وكذا أمريكا الجنوبية، لكن و في هذه النقطة تحديدا لابد من تسليط الضوء على الاقتصاديات الآسيوية لكونها تشكل نموذجا ناجحا بالنسبة للدول النامية, ففي ظرف وجيز اصبحت تنافس اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية و دول أوروبا الغربية بعد ما وصلت إليه من تطور وازدهار, وعلى مختلف الأصعدة فما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها؟

1/بعض مؤشرات قوة الاقتصاديات الاسيوية: حققت بلدان شرق آسيا نمو اقتصادي مرتفع ومستمر عرف ب "الطفرة التنموية" في ظرف زمني قصير و يتجلى ذلك في عدة مؤشرات من بينها مايلي:

-البلدان الأربعة "كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ" بلغ متوسط النمو فيها 7% سنويا بين (1997/1986).

-تايلاند، اندونيسيا، ماليزيا، الصين، عرفت نمو يقترب من 10% بين (1997/1986).

-الدخل الفردي وصل إلى مستوى الدخل الفردي في البلدان الصناعية.

-ارتفاع النمو الاقتصادي يرافقه انخفاض مؤشر الفقر.

-نمو اقتصادي يقدر ب3.8% عام 2022 و يتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل هذا النمو الى4.6% هذا العام.

-من المتوقع ان تسهم الاقتصادات الاسيوية بنحو 70% من النمو العالمي هذا العام.

2/مميزات البيئة الاقتصادية الاسيوية:

1-بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي: بحيث نجد أن الدول الآسيوية انتهجت حكوماتها سياسات نقدية سليمة، بحيث استطاعت التحكم في معدلات التضخم (تضخم طفيف)، إضافة إلى تسجيل فوائض مالية وظفتها في تثبيت العملات الوطنية ودعم الصادرات.

2- ارتفاع معدلات الإدخار والاستثمار: بحث وصلت معدلات ادخار الأسر إلى (30%-40%) من دخل الأسر، وارتفاع معدل الادخار يرافقه ارتفاع معدل الاستثمار, ما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع، دون اللجوء إلى التمويل برأسمال خارجي.

3- الجودة العالية لرأس المال البشري: اهتمت البلدان بالأنظمة التعليمية الجيدة (استثمرت في الطاقات البشرية) ما سهل اندماجها في مجالات التصنيع، فأصبحت هذه الطاقات تنتقل بشكل سلس بين القطاعات الاقتصادية المتدنية كالمنسوجات إلى مستويات أعلى كالإلكترونيات والصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

4- الجدارة البيروقراطية: بلدان شرق آسيا قائمة على أساس جدارة وفعالية النظم البيروقراطية كما تعتمد في تقديم الخدمة على جودة الأداء.

5- المساواة في الدخل: ما سمح لبلدان شرق آسيا "بنمو طبقة وسطى فيها" وبالتالي انخفاض الفقر المطلق في هذه البلدان مثل [الصين، الهند، اندونيسيا،.....].

6- تشجيع الصادرات: اعتمدت الدول الاسيوية نموذج تنموي قائم على تشجيع الصادرات ما سمح بتحقيق احتياطات مهمة من النقد الأجنبي, و التي يستخدم جزء منها في استيراد المواد الأولية, كذلك تفسر سياسة تشجيع الصادرات بضيق الأسواق المحلية للدول الاسيوية باستثناء الصين وإندونيسيا.

7- التصنيع الناجح والمستمر: وذلك بالتحول من الصناعات الخفيفة والثقيلة والكيميائية إلى الصناعات الإلكترونية وذات التكنولوجيا العالية.

8- الاستثمار الأجنبي المباشر ما ساهم في نقل التكنولوجيا.

3/ الأسباب والعوامل المساهمة في صحو ونهضة العديد من الاقتصاديات الآسيوية: تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا نموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية، حيث حققت معدلات تنمية رفعتها إلى مصافي القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم و تكمن اسباب هذه المعجزة بحسب دراسة قام بها البنك الدولي في (1993) في مصدرين رئيسيين وهما: تراكم رأس المال المادي, و تراكم رأس المال البشري. الا انه هناك اسباب اخرى وراء هذا التطور و الازدهار الاقتصادي من بينها:

1-الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية.

2-عمليات التعلم بالممارسة وإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية ما سمح بالرفع كثيرا من الكفاءة.

3-الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك باللجوء إلى التصميم والتنفيذ الجيد للسياسات المالية والنقدية.

4-التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة، من المنسوجات ولعب الأطفال، الصلب والكيماويات، صنع السفن إلى صناعة التكنولوجيا العالية، كذلك نجد تايوان بدأت بالتركيز على صناعة الكمبيوتر ثم البرمجيات، وبعدها صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة ثم إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة والآن أصبحت تنافس البلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا الفائقة.

5-اقتصاديات الحجم و المواظبة على التحسينات التعليمية.

6-استخدام أكبر للتكنولوجيا.

المحور الثامن: بروز الاقتصاديات الأسيوية

4/الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية المعتمدة في دول شرق آسيا: انتهجت دول جنوب شرق آسيا عدة سياسات اقتصادية ساهمت وبشكل كبير في تطورها وذلك على فترات مختلفة ولعل أهم هذه السياسات ما يلي:

①- **السياسات الصناعية:** إن تصميم السياسات الصناعية في بلدان شرق آسيا يستجيب إلى مبدأ "تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية"، بطبيعة الحال باللجوء إلى استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد، وبالتالي قامت الحكومات باختيار تطوير صناعات يتم على أساسها تطوير صناعات أخرى فعلى سبيل المثال: اهتمت اليابان بتطوير صناعة الحديد والصلب في الأربعينيات والخمسينيات، وذلك لأهمية نواتج هذه الصناعة في صناعات ثقيلة أخرى.

بمعنى آخر تعطي الأولوية للصناعات التي تشكل الأساس لصناعات أخرى وهذا بحمايتها والدعم الكبير لها من طرف الحكومات في البداية وعندما تصبح ناضجة، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية وهذا ما يعرف بـ"بناء المزايا بالنسبة الديناميكية".

②-**اتباع نمط صناعي متميز:** بحيث كلما بلغت البلدان الآسيوية مستوى معين من النضج يكون ذلك مصاحبا بارتفاع مستويات الدخل والتكلفة لعنصر العمل، ما يؤدي بتلك الصناعات إلى فقدان ميزتها التنافسية وبالتالي تلجأ إلى الانتقال إلى البلدان المجاورة في شرق آسيا التي لايزال فيها "الدخل والتكلفة لعنصر العمل" ضعيفة، بينما تقام على أراضي البلدان التي أصبحت على مستوى لابأس به من النضج صناعات وخدمات أخرى ذات تكنولوجيا عالية.

③- **استراتيجية التصنيع الموجه لإحلال محل الواردات:** ظهرت هذه الاستراتيجية في البلدان الاسيوية في الخمسينات والستينات من عام 1900، وذلك لأنه في تلك الفترة انخفض الطلب العالمي على منتجاتها إضافة إلى تسجيلها لعجز في ميزان مدفوعاتها فعملت على تعويض الواردات بمنتجات صناعية داخل البلد "منتجة محليا" وكذا التركيز على تصنيع المواد الخام محليا.

بدأوا في البداية بتصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يقوم البلد باستيرادها من الخارج، ومرت الاستراتيجية بمرحلتين:

①- إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة [المواد الغذائية، الملابس، الأحذية، الأدوات المنزلية، خامات النسيج، الجلود، الخشب،.....].

②- إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة مثل [الثلاجات، المعدات الآليات، السيارات،....].

نجحت هذه الاستراتيجية بانتهاج الدولة سياسات جمركية قائمة على:

- حماية المنتجات المحلية.
- تقليص الواردات الأجنبية [رفع الرسوم الجمركية على الواردات].

وذلك حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة مستقبلا.

④- **استراتيجية تشجيع الصادرات(التنمية المتجهة نحو الخارج):** كما هو معروف فإن البلدان الآسيوية صغيرة، إذن أسواقها الداخلية ضيقة لذلك اعتمدت استراتيجية تنمية الصادرات المصنعة نحو الخارج, وللاستفادة أكثر ركزت صناعاتها في البلان أين تتوفر اليد العاملة بسعر رخيصة وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات (FMN), بمعنى حددت السلع التي يكثر عليها الطلب خارج دولتها، ثم عملت على انشاء صناعة هذه السلع ووجهت انتاجها نحو الخارج [تدرس نوع المنتج، مواصفاته، معاييره، حجمه،.....] تصنعه وتوجهه نحو الخارج. مع تشجيع هذه الصادرات بخفض الضرائب وتسهيل الاجراءات في كل ما يتعلق بإقامة هذه الصناعات و تصدير المواد المصنعة منها.....

⑤-**سياسة تعبئة الموارد المحلية:** وهذه السياسة تعني تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة وذلك على مدى عقود، فإن لم تتمكن من تحقيق زيادات هائلة تجدها حافظت على المستويات العالية من الادخار. فعلى سبيل المثال عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1% سنة 1960 إلى 35% سنة 2016، وهذا بفضل السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، إضافة إلى الافتقار إلى أسواق مالية متطورة [عكس الو.م.أ التي لديها أسواق مالية متطورة وبالتالي هناك سهولة الحصول على القروض، ما يجعل اقتصادها سهل الوقوع في أزمات، عكس اقتصاد هذه الدول الآسيوية]، وقضية أن القروض ليست سهلة المنال في الدول الآسيوية، هذا يجعل المواطنين مضطرين للإدخار لسنوات طويلة من أجل شراء السلع المعمرة أو العقارات السكنية، كما انتهجت بعض الدول برامج تقشفية للحد من الدين الخارجي الكبير الذي قد يغرق حسابها.

إضافة إلى سياسات أخرى كالاستثمار في الموارد البشرية، اعتمدت البلدان الآسيوية في المرحلة الأولى على التعليم(learning) بدلا من الابتكار, ثم تأتي المرحلة الثانية والمتمثلة في استيعاب التكنولوجيا وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة في المجال التكنولوجي [بمعنى تبني التكنولوجيا المتقدمة]، وتأتي المرحلة الثالثة وهي القيام بأنشطة البحث والتطوير محليا، وساعدها في تحقيق ذلك التطور والتنمية السريعة و التكامل الملموس بين " تراكم رأس المال، مكاسب التكنولوجيا والتجارة الدولية".

خاتمة: إن النجاح الذي عرفته الاقتصاديات الآسيوية، يعود بالدرجة الأولى إلى الاستثمار في رؤوس الأموال البشرية، ومن ثم الاهتمام البالغ بالجودة والكفاءة والنوعية التي شكلت الأسس التي أنشأت عليها التنمية، فكللت جهودها بنجاح تلو نجاح، عكس دول أمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية. و يبقى الاقتداء بهذا النموذج أمر صعب على الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية بسبب الخصائص التي يتصف بها كل بلد سواء ثقافية أو سياسية أو دينية.....، لكن إيجاد نموذج يجعلها في مصاف الدول المتقدمة ليس بالأمر المستحيل. كذلك رغم التطور الذي عرفته الاقتصاديات الاسيوية الا انه لديها سلبياتها ككونها بؤرة للأزمات المالية كالتي ظهرت في 1998/1997، العديد من الأوبئة "وباء سارس" عام 2003 وانتشر من الصين إلى العالم ومن بعدها ظهر وباء كورونا.